

# ملحق مشروع بور سعيد مدينة عالمية

فكرة المهندس/ محمد حجاج

## ومشروعات لتنمية مصر

نخبة من علماء مصر



رقم الصفحة	الفهرس:
١٤	الجزء الثاني: مشاريع وخطط لتنمية مصر على جميع المستويات
١٥	• المرحلة الأولى : مشروع إعداد الدولة للتنمية:
١٨	• المرحلة الثانية : مشاريع تنمية مصر:
١٨	: مشروعات دعم الاقتصاد وحل الأزمة المالية الحالية
٢١	: مشروعات قومية طويلة الأجل
٢٢	: مشروعات تطوير التعليم والتوظيف
٢٧	: مشروعات حل مشكلة الكندس المروري
٢٧	• المرحلة الثالثة : تنمية الفرد والمجتمع :
٢٩	• دراسات جاري إعدادها:





## الجزء الثاني: مشاريع وخطط لتنمية مصر على جميع المستويات

م/ محمد حجاج  
ونخبة من علماء مصر



**المرحلة الأولى : مشروع إعداد الدولة للتنمية:****١. مشروع اقتصاد**

وضع خطة قصيرة المدى ومتوسطة واخري طويلة المدى للدولة **لعمل استراتيجيات وسياسات عامة للدولة وللهيئات والشركات بالدولة والمشروعات القومية المستقبلية والتوجه الزراعي والصناعي للدولة**، بحيث تخصص مصر في منتجات زراعية وصناعية محددة لفترة زمنية معينة ، وأن تكون الخطط واضحة وسهلة التطبيق للنهوض بالدولة في كافة المجالات. بحيث تخصص مصر عالميا منتجات معينة تكون الأرخص والأجود عالميا بها، وتكون بمثابة البترول لها.

**مشروع الذهب الأبيض:** ويقترح التركيز علي القطن كمنتج رئيس يتم زراعته بكثافة وقيام صناعات عليه في منطقة حرة تقام بالمحلة أو في بورسعيد مخصصة للغزل والنسيج وجميع مستلزماته وماكيناته... إلخ. ويتم عمل دراسة لإتاحة دخول شركات عالمية تقوم بالشراكة مع المصانع الحالية بحيث تقوم بتطويرها وإدارتها، وكما يتم عمل منهج دراسي خاص للطلبة من المرحلة الابتدائية وحتى الثانوي العام والصناعي بحيث يتمكن خريج المرحلة الثانوية بالعمل في هذ الصناعة مباشرة دون الحاجة لدخول الجامعة، وهو ما سيخفف الضغط علي الجامعات، وتستهدف خطة مصر ان تكون الدولي الأولي عالميا في هذه الصناعة بكافة مستلزماتها.

**٢. حل الازمة الإدارية في مصر و زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات وتحسين الأداء:**

شهد العالم تطور إداري هائل في العشرين عاماً الأخيرة في إدارة الدول والشركات حيث ظهرت منظومة بطاقات الأداء المتوازنة (Balanced Scorecard) للإدارة الاستراتيجية على يد دكتوران من جامعة هارفارد الأمريكية وتطورت المنظومة حيث يطبقها الآن أكثر من ٧٠% من أكبر ألف شركة عالمية (Fortune 1000) وسميت المنظومة بالمتوازنة حيث توازن بين المؤشرات العاجلة والآنية والمؤشرات الداخلية والخارجية والمؤشرات المالية وغير المالية. وقد عملت في ١٥ عاماً الأخيرة في مجال الاستراتيجية وتحسين الأداء باستخدام خرائط الاستراتيجية ونظام بطاقات الأداء المتوازنة ومؤشرات الأداء الرئيسية وبرامج الكمبيوتر المتوافقة وهي أحدث النظم العالمية لوضع الخطة الاستراتيجية وبطاقات الأداء المتوازنة لكل الوزارات والهيئات والإدارات والشركات الحكومية حتى يحدث تنسيق وتكامل مؤسسي لا يعتمد على تغيير الأشخاص.

وتطبيق هذه النظم في مصر يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات وتحسين الأداء وتوفير آلاف المليارات مما يؤدي إلى الخروج من عنق الزجاجة الحالي وتلبية المطالب الفئوية الحالية بل يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمصريين. وخاصة إدارة أصول المؤسسات ورفع إنتاجية المصانع كثيفة العمالة أو كثيفة الأصول وبالتالي تقليل تكلفة الوحدة وكذلك ترشيد المخزون من الخامات وقطع الغيار والمنتجات وتعظيم المبيعات وتحسين شجرة التنظيم وأعمال الإدارات ويضعنا على أول الطريق الصحيح حتى تتبوأ مصر مكانتها المرموقة بين الدول. وهذه المنظومة يمكن معها وضع خطط للمكتسبات السريعة (Quick Wins) التي توفر مليارات الدولارات في أشهر قليلة. ويمكن استخدام الشركات العالمية السبعة في الإدارة مثل: ( McKinsey/Booz & Co/PWC/KPMG/Deloitte/Accenture/Palladium )

- إدارة المؤسسات بنظام الـ **Flat Organization**. و **نظام الإدارة الاستراتيجية في كل مؤسسات الدولة.** والاستفادة من الخبرة العالمية في إدارة شركات القطاع العام، بحيث يتم عمل شركات إدارة بالشراكة مع أفضل الشركات العالمية المتخصصة في إدارة المجال التخصصي، تكون مسؤولة عن إدارة قطاعات الدولة المختلفة، ووقف اتجاه الخصخصة، بحيث يكون من حق هذه الشركة الحصول على ٥ - ١٠% من أرباح هذه الشركات مقابل الإدارة وتدريب العاملين، والبدا بقطاع التعليم والصحة كمرحلة أولي. التوصيات وخريطة الطريق:



- (١) إنشاء إدارة مركزية للاستراتيجية والأداء تحت الإدارة المباشرة لرئاسة الوزراء أو دعم وزارة التخطيط لتولي مهمة التخطيط والتنسيق والتنفيذ والمتابعة. ويمكن الحصول على دعم الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لمشروع الإدارة الاستراتيجية.
- (٢) إنشاء إدارة جديدة للاستراتيجية والأداء بكل وزارة رئيسية لتولي التنسيق مع المركزية بغض النظر عن تغيير الوزراء (وجود الخطة والادارات يرفع مستوى مصر التأميني). حيث نكتسب ثقة العالم من أننا نستخدم نفس الآليات الحديثة التي يستخدمونها.
- (٣) إنشاء شركة للإدارة برأس مال ١٠ مليون جنيه لتنفيذ نموذج ناجح في كل قطاع صناعي. ويشمل ذلك الشركات المتعثرة والقطاع العام والشركات ذات الأصول العالية.
- (٤) البدء في استخدام أحد شركات الإدارة العالمية للبدء في إعداد وتنفيذ بطاقات أداء الأعمال للحكومة المصرية على جميع الوزارات مع إعداد خطط تنفيذية وزمنية مع استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية من الأمم المتحدة MDG.
- (٥) الاهتمام بالتدريب للأبطال الذي يحقق ٣٠:١ حسب دراسة موتورولا أو ١٠٠:١ حسب دراسة الياباني إيشيكاوا. مع التنسيق لمراجعة عقود الأداء والتقييم الذي يعتمد على عوامل سلوكية وأهداف مرصودة. ويجب مكافأة التميز فقط للأفراد وفرق العمل لتحقيق التحفيز حسب أحدث نظريات الإدارة بعد حل مشكلة الحد الأدنى الحالية.
- (٦) قياس التحسن وتعديل خطط التنفيذ مع استخدام طرق التحسين المستمر خاصة نشر قصص النجاح وتوفير الأداء المقارن مع قياس عائد وتكلفة الاستثمارات. مع التركيز فقط على المشروعات الاستراتيجية.
- (٧) التعلم ودراسة تجارب الدول الصاعدة وكيفية الاستفادة من نقاط القوة وتجنب المصاعب التي قابلوها وخاصة الدول الناجحة مثل البرازيل والهند واندونيسيا وتركيا وماليزيا والامارات.

- تحديث جميع القوانين لمواكبة الظروف الحالية (الثورة الإدارية)، بحيث يوجد قانون واحد فقط لكل بند وليس عدة قوانين. وتطبيق نظام اللامركزية الكاملة في إدارة المحافظات.
- أن تكون المناصب بعد مدير إدارة فما فوق في المصالح الحكومية والاستثمارية، باختبارات وليس لها علاقة بالسن، وإنما بالخبرة والمؤهلات العلمية والشخصية القيادية، وان تكون نسبة الشباب في المواقع الإدارية والقيادية لا تقل عن ٤٠%، وينطبق عليها أيضا مبدأ الفترات بحيث لا تزيد فترة شغل الدرجة عن ٣ سنوات، ويحق للمدير في هذه الدرجة المنافسة على أي درجة أعلى منها حتى لو كانت رئيس مجلس الإدارة، وكذلك مراعاة سنوات الخبرة في المراتب بحيث قد يكون المدير أصغر من رؤوسه ولكن يمكن لمؤوسه أن يكون أكبر منه في المرتب بناء على سنوات العمل في المصلحة، بحيث يكون المرتب مبني بدرجة كبيرة على سنوات الخدمة في العمل ويتم عمل درجات مالية وليست إدارية، مع مراعاة عمل تعويض مالي نظير الخبرة في الإدارة.

### ٣. مشروع تطوير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء:

- (١) إنشاء كيان بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء لرعاية صغار المخترعين من الحاصلين على الجوائز المحلية والدولية ودعمهم وفتح قنوات للاتصال بينهم وبين الجهات المعنية في الدولة حتى يمكن لاخترعهم أن تخرج إلى حيث التنفيذ.
- (٢) تغيير الطريقة التي تعمل بها إدارة استطلاعات الرأي حيث تقوم هذه الإدارة بعمل استطلاعات لأراء المواطنين تجاه بعض الأحداث التي تمر بها الدولة أو بعض القوانين ويتم ذلك عن طريق إما التليفون الأرضي والموبيل أو مسوح ميدانية يقوم فيها بعض العاملين بالمركز بالنزول إلى الشوارع لاستطلاع آراء المواطنين. الغرض من الطريقة المقترحة هو تقليل الفجوة الموجودة بين المواطن والدولة وزيادة



- إحساس المواطن بأن له دور فعال في اتخاذ القرارات على مستوى الدولة. الطريقة المقترحة تتضمن أن يتم إجراء استطلاع الرأي على مرحلتين:
- أ- مرحلة ما قبل إجراء الاستطلاع: وفيها يتم عمل إعلانات في وسائل الإعلام المختلفة تبرز موعد وأهمية الاستطلاع الذي سيتم إجرائه.
- ب- مرحلة ما بعد الاستطلاع: وفيها تتم إعلان نتيجة الاستطلاع على الشعب بكل شفافية مصحوبة بالقرارات التي سوف تتخذها الدولة بناء على نتيجة هذا الاستطلاع.
- ٣) زيادة التعاون بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء وأجهزة الدولة المختلفة بغرض الارتقاء بمستوى الدراسات التي تخرج من المركز وذلك بإنشاء فرق عمل مشتركة (تضم مستشارين من المتميزين في المجالات المختلفة على مستوى الدولة) لعمل دراسات قابلة للتطبيق (والبعد عن الدراسات النظرية التي يصعب تطبيقها) وذلك للنهوض بالدولة في شتى المجالات وإيجاد حلول جذرية للمشكلات الموجودة على أرض الواقع.
- ٤) زيادة تفعيل نظام الشكاوى الحكومية وهو نظام يسمح للمواطنين بإدخال الشكاوى الخاصة بهم نتيجة ما يتعرضون له في حياتهم اليومية ويتم ذلك عن طريق الاتصال التليفوني أو شبكة الإنترنت. وكان المقترح في تفعيل هذا النظام الآتي:
- أ- تقييم لجودة حل الشكاوى وتحديد المخطئ من خلال فريق قانوني.
- ب- رفع تقرير دوري لدولة رئيس مجلس الوزراء عن موقف أجهزة الدولة من الرد على شكاوى المواطنين (سرعة الاستجابة - جودة الحل - ... الخ) على أن يترتب على ذلك محاسبة المسئول المقصر.
- ٥) استحداث إدارة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء للتفتيش والمتابعة وتعمل هذه الإدارة من خلال محورين رئيسيين:
- أ- المحور الأول: التفتيش: ومنوط بهذا المحور عمل تفتيشات ميدانية مفاجئة على جميع جهات الدولة التي تقوم بتقديم خدمات للمواطنين (مستشفيات - مدارس - ... الخ) والتأكد من مدى جودة الخدمة المقدمة للمواطن ورفع تقارير مصورة لدولة رئيس مجلس الوزراء يتم على أساسها محاسبة المقصرين ويتم تحديد هذه الأماكن طبقاً لعدة مصادر للبيانات بالمركز منها المرصد الإعلامي (الذي يقوم برصد جميع البرامج الحوارية بالقنوات المصرية والفضائية) وكذلك نظام الشكاوى (نظام يسمح للمواطنين بإدخال الشكاوى الخاصة بهم نتيجة ما يتعرضون له في حياتهم اليومية) بالإضافة إلى الكثير من مصادر البيانات الأخرى المتوفرة بالمركز.
- ب- المحور الثاني: المتابعة: ومنوط بهذا المحور متابعة الزيارات الميدانية التي يقوم بها دولة رئيس مجلس الوزراء حيث يقوم المحور بإمداد دولته بجميع المشاكل والعقبات الموجودة في المناطق التي يقرر دولته زيارتها قبل بدء الزيارات ثم يقوم بتسجيل جميع التكاليف الصادرة من دولته خلال هذه الزيارات وبعد انتهاء الزيارات يقوم المحور باستخدام جميع الوسائل المتاحة بالمركز للتأكد من قيام الجهات المختلفة بتنفيذ توجيهات دولته التي أمر بها خلال هذه الزيارات ويقوم المحور برفع تقارير بموقف تنفيذ هذه التكاليف إلى دولته لاتخاذ الإجراءات تجاه أي تقصير أو تراخي.
- ٦) عمل مؤتمر سنوي تشارك فيه جميع مراكز الفكر العالمية ويناقش المؤتمر كل عام مشكلة معينة (تعليم - صحة - بطالة ... الخ) ويقوم كل مركز فكر من المراكز المشاركة بتقديم تجربة بلده في حل هذه المشكلة. بعد المؤتمر يتم دراسة هذه الحلول وتكاملها بما يتماشى مع طبيعة وثقافة الشعب المصري والخروج بتوصيات لحل هذه المشكلة في مصر وتقديمها إلى متخذ القرار.
- ٧) النهوض بتكنولوجيا المعلومات على مستوى الدولة بما يمكن متخذ القرار من اتخاذ القرارات المناسبة في الأزمنة المناسبة وذلك بإنشاء الآليات الآتية:
- أ- دراسة أسباب تضارب البيانات بين أجهزة الدولة وربط مراكز معلومات هذه الأجهزة بشبكة المركز بواسطة شبكة ربط مؤمنة بعيداً عن شبكة الأنترنت.



- ب- توحيد الخرائط الرقمية على مستوى الدولة للحد من إهدار المال العام الناتج عن شراء نفس صور الأقمار الصناعية بواسطة عدة جهات بالدولة على أن تتاح هذه الخرائط لجميع أجهزة الدولة وكذلك المستثمرين (بما لا يضر بالأمن القومي) مما يمكنهم من عمل دراسة جدوى كاملة لأي مشروع وهم في بلدهم.
- ت- استخدام (أ) و (ب) في عمل تطبيق لفجوات التنمية وترتيب أوليات الدولة واي الأماكن أولى بالرعاية في جميع المجالات (الصحية - التعليمية - ... الخ).
- ث- استخدام مصادر البيانات الموجودة بالمركز (المرصد الإعلامي - مرصد الأسعار - استطلاع الرأي - نظام الشكاوى - ... الخ) في بناء وحدة للإنذار المبكر حتى تمكن الدولة من التعامل والتجهيز للآزمات قبل حدوثها.
- ج- إنشاء خريطة تضم جميع المخاطر الطبيعية والصناعية الموجودة بالدولة وكيفية التعامل معها والحد من مخاطرها.

## المرحلة الثانية : مشاريع تنمية مصر



### • أولاً: مشروعات دعم الاقتصاد وحل الأزمة المالية الحالية

(١) **فتح المصانع المتعثرة**، وتحويل هذه المصانع لملكية مشتركة بين الدولة والبنك والمالك الأصلي، ويتم إعادة جدولة سداد الديون على أن تتعهد الدولة بسداد هذه القروض من عوائد الإنتاج، إلى أن تصبح الملكية مشتركة فقط بين الدولة والمالك الأصلي.

### (٢) **توفير الموارد المالية السريعة (١٥,٤ مليار دولار) وذلك عن طريق**

#### **نقل بعض المصانع مثل شركة الحديد والصلب المصرية، ومصانع**

#### **الإسمنت بجنوب القاهرة، شركة الحديد والصلب المصرية شركة**

مساهمة مصرية، تعد هي أكبر شركة للحديد والصلب في مصر وأول شركة في الشرق الأوسط، تأسست عام ١٩٥٤ بقرار من الرئيس عبد الناصر، وهي عبارة عن مجمع كامل للحديد والصلب في مدينة التبين بحلوان ٣٥ كم جنوب القاهرة. وتم تأسيسها يوم ١٤ يونيو ١٩٥٤ في منطقة التبين بحلوان كأول مجمع متكامل لإنتاج الصلب في العالم العربي برأسمال ٢،١ مليون جنيه. حيث تم

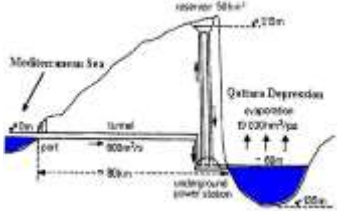
الاكتتاب الشعبي وكانت قيمة السهم جنيهين (ذهب) مصريين يضاف إليهما خمسون مليوناً مصاريف إصدار، وهي منشأة على مساحة تزيد على ٢٥٠٠ فدان شاملة المصانع والمدينة السكنية التابعة لها والمسجد الملحق بها. و يبلغ عدد أسهم الشركة الحالي ١٣٩،٤٣٦،٤٨٨ بقيمة إسمية جنيهان للسهم الواحد وتبلغ القيمة السوقية ٥،٤٦٠،٤٦٠ جنيه مصري، رأس المال المصدر ٢٧٨،٨٧٢،٩٧٦ جنيه مصري. حيث قيمة أسهم الشركة في البورصة الآن حوالي ٢،٣ مليار ج.م. باعتبار أن قيمة السهم في حدود ٥ ج.م. ولكن قيمة السهم كانت ٢ جنيه ذهب سنة ١٩٥٤ عندما إنشاء المصنع، وبالتالي يكون السعر الحقيقي للمصنع لا يقل عن ٢٥٠٠ مليار ج.م، وذلك إذا اعتبرنا قيمة الشركة فقط.

ولحساب قيمة الأرض إذا اعتبرنا ان سعر المتر مباني في منطقة التبين = ٥٠٠٠ جنيه، والفدان = ٨٣،٨٣ ٤٢٠٠ متر مربع، فان ناتج بيع الأرض هو ٥٠٠٠ × ٤٢٠٠ × ٢٥٠٠ = ٥٢،٥ مليار جنيه = ٧ مليار دولار تقريبا (لمصنع الحديد والصلب المصرية فقط). وطبقا والقرار المصدر من مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٥



بنقل المصانع الملوثة من داخل القاهرة إلى خارجها، ٢٠٠٥، وطبقا والمخطط الاستراتيجي لمحافظة حلوان و المعتمد من المجلس خلال ديسمبر من العام ٢٠٠٨، متضمنا نقل مصانع الحديد والصلب والكوك وكذلك مصانع الإسمنت، خارج القاهرة، ونلاحظ يشمل أرض مساحتها ٥٥٠٠ فدان. وبذلك تكون حصيلة بيع الأرض الكلية تقريبا ١٥,٤ مليار دولار. لذا فان نقل المصنع بجوار أماكن انتاج الخام مثل مناجم أسوان أو الواحات البحرية أو البحر الأحمر واستخدام الحصيلة التي تنتج عن بيع الأرض بعد خصم تكاليف اعداد البنية التحتية لتكون منطقة سكنية جديدة، وخصم تكاليف النقل وإعادة التطوير في التنمية وسداد الديون وتطوير المصنع لمنع احتكار الحديد و تثبيت الأسعار ليساعد في التنمية العمرانية، وكذلك الحد من تلوث مدينة القاهرة.

وكما سيساهم في سداد جزء من الدين الداخلي والخارجي لمصر والذي يبلغ تبعا وبيان البنك المركزي المصري، يوم الاثنين ٩ مارس، إن ديون مصر المحلية ارتفعت إلى ١٩٢٤,٧ مليار جنيه - ١,٩ تريليون جنيه - في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، منه ٨٧,٩% مستحقا على الحكومة و٣,٣% على الهيئات الاقتصادية العامة و١١,٨% على بنك الاستثمار القومي. وسجل الدين الخارجي المستحق على مصر، انخفاضا بمعدل ٢,٦%، حيث بلغ ٤٤,٩ مليار دولار، في نهاية شهر سبتمبر الماضي، مقارنة بـ ٤٦,١ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٤. "اليوم السابع". علما بان تكلفة النقل وإنشاء المصانع وعمل البنية التحتية للمدينة الجديدة تعتبر حوالي ١٧٥٠ ج للمتر، وبالتالي تعتبر حوالي ٥,٤ مليار دولار، مما يعطينا حوالي ١٠ مليار دولار فائض تنمية.



### (٣) مشروع تحويل مصب نهر النيل إلى منخفض القطارة بدون ميكنة لزراعة ٧,٥

**مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية ٢,٥ جيجا وات،** حيث ينخفض منخفض القطارة عن سطح ماء البحر المتوسط ١٣٤ م وبالتالي ينخفض عن رشيد ١٣٤ م، وتقوم مصر بإلقاء ٥٠٠ ألف متر مكعب من ماء النيل العذب في البحر المتوسط من فرع رشيد فقط، ويقوم المشروع بنقل الماء من فرع رشيد فقط، وبالتالي الفرع الشرق من الدلتا لن يتأثر بهذا المشروع، ويتم عمل سد على نهر النيل فرع دمياط لحجز الماء وتحويلها لفرع رشيد، ونقلها من رشيد إلى العلمين بواسطة الأنابيب بطول ٢٠٥ كم على مستوى قاع البحر، ثم من العلمين إلى منخفض القطارة، وبالتالي تنتقل المياه من رشيد إلى العلمين بنظرية الأواني المستطرقة، ثم من العلمين إلى منخفض القطارة بنظرية الضغط والخلطة، وبالتالي تنقل المياه من فرع النيل برشد إلى منخفض القطارة بدون ميكنة، وبالتالي تنخفض التكلفة بكل كبير جدا.

وبتالي يمكننا زراعة منخفض القطارة (مساحته ٢٧ ألف كم<sup>٢</sup>) وما حوله، فيكون الإجمالي **زراعة حوالي ٧,٥ مليون فدان**، وبالتالي يمكننا تصدير القمح نتيجة زراعته في هذه المنطقة بدا من استيراده. وكما يمكن نتيجة انحدار الماء في هذا المنخفض توليد طاقة كهربائية رخيصة تصل إلي **٢٥٠٠ ميجاوات/ ساعة** (وهي تفوق الطاقة الإنتاجية للسد العالي) توفر ١٥٠٠ مليون دولار ثمن توليدها بالمازوت، لخدمة هذه المنطقة.

و عند استكمال هذا المشروع سيتم خلق **٥,٠٠٠,٠٠٠ فرصة عمل** علي الأقل، كما أنه يمكن الانتهاء من هذا المشروع خلال ٢٤ شهر ويمكن تنفيذ هذا المشروع بطريقة مرحلية أي يمكن مد ثلاث خطوط فقط في كل مرحلة وبذلك يمكن جني ثمار هذا المشروع في أول مرحلة و التي تتمثل في ( توليد الكهرباء لخدمة منطقة الصحراء الغربية - مزارع ماشية - مزارع سمكية - زراعة ٧,٥٠٠,٠٠٠ فدان - مصانع علف حيواني ) ... بقي أهم شيء يجب التنويه عنه وهو تكلفة وتميل هذا المشروع فتكلفته لا تقارن بأي مشروع أخر مطروح لتنمية الصحراء





الغربية (حوالي ٥٣ مليار دولار) و يمكن لتمويل هذا المشروع أن يتم طرحه للاكتتاب العام بحيث يكون شركة مساهمة يساهم فيها كل المصريين.

#### ٤) زيادة القوة الشرائية للأفراد و ذلك بتخفيض أسعار السلع الغذائية دون الحاجة لزيادة المرتبات، وذلك عن طريق

التالي: بالمتابعة وجدت أن أسعار البروتين هو المتحكم في أسعار السلع الغذائية وفي حالة توفير عنصر غذائي واحد بوفرة و بأسعار مناسبة سيقود باقي العناصر للهبوط، وبدراسة ظروف مصر الجغرافية و وجدت أن الثروة السمكية هي المجال المناسب للاستثمار الغذاء وذلك عن طريق:

- أ- استغلال بحيرة ناصر كمصدر أساسي لتوفير البروتين (عبوات جاهزة للطبخ مثل البانيه، شرائح للشوي، سمك مجمد... الخ) وذلك لثراء البحيرة من الأسماك عالية الجودة نظرا لغناها على الطمي وإمكان إقامة هذه الصناعة عليها بخبرات أجنبية و شراكة حكومية شعبية مع شريطة تغطية السوق المحلية قبل التصدير (وكذلك بحيرة البردويل والبحيرات الغير ملوثة).
- ب- وقف تصدير أسماك البحار والبحيرات لتوفيرها و تخفيض أسعارها لأنه ليس من العدل حرمان المواطنين من خيراتهم. وسيؤدي ذلك إلى الآتي:

- خفض استهلاك اللحوم و الدواجن مما يؤدي إلى خفض أسعارها.
  - خفض رقعة المزارع السمكية و ذلك بسبب تقليص الفجوة بين التكلفة و أسعار السوق حيث أنها عالية على الثروة القومية وذلك لأنها أدت إلى الصيد الجائر للذريعة مما أنهك الثروة السمكية و كذلك استهلاك كميات كبيرة من رصيدنا من المياه و ما تسببه من أمراض كبدية و كذلك استنزاف العملة الصعبة لاستيراد أعلافها من الذرة الصفراء و الفول الصويا.
  - دعم أعلاف الثروة الحيوانية من الفجوة المتوفرة من استيراد أعلاف الأسماك للتشجيع على التربية.
  - إنشاء صناعة النقل على منتجات بحيرة ناصر و توفير فرص عمل و استثمار من تخزين و توزيع.
- ت- **خط السكة الحديد بين بورسعيد والسودان لتفعيل شركة البقوليات واللحوم.**

#### ٥) مشروع الضريبة والجمارك عند الشراء، عمل ربط بين مكينة الكود والبنك،

و عندما يتم الشراء المنتج يتم خصم الضريبة مباشرة، ويتم تسجيل أن هذه السلعة قد تم دفع ضريبة عليها، ويتم عمل مراحل ضريبية بداية من المصنع، بحيث يتم الربط بين الكود على الكرتونة والعبوات الصغيرة داخلها، وفي حالة الاستيراد يتم إلزام المستورد بنفس كود التشفير بحيث يتم تمرير جميع الكراتين الواردة على نظام الكتروني، ويسجل دخولها، ولا يضطر المستورد لدفع الجمارك، وإنما يدفعها المستهلك عند بداية الشراء، عندما تمر السلعة على النظام الإلكتروني المرتبط بالبنك، وتخصم مباشرة من رصيد البائع لدي البيع، في حين يحصل هو على ماله نقدا من المشتري.

#### ٦) المجال التجاري ولما له من أهمية كبيرة في الحياة العامة لما يتضمنه من رؤوس أموال ضخمة وأيد عاملة كثيفة

وسرعة في حركة الأموال فهو حلقة الوصل بين (المصنع والمستهلك) - (المزارع والمستهلك) - (المصدر والمستهلك) - (المستورد والمستهلك). فهو بمثابة الطبقة الوسطى في المجتمع. وكل ما نحتاجه بعض الإجراءات الغير مكلفة ثم نتركه لقوة الدفع الذاتية مع وجود جهاز رقابي لمنع الاستغلال والتلاعب و مراقبة الجودة والرقابة الجمركية. و لذلك نحتاج للآتي: وضع قواعد قانونية لسرعة الفصل في القضايا التجارية، لتحقيق سرعة البت في القضايا مما يوفر الأمان للتاجر لأنه ليس من المنطق أن أنتظر سنوات لأسترد أموالى وهذا يؤدي إلي بطيء في حركة الأموال و التجارة مما يضيع فرص عمل وأرباح كبيرة و بالتالي ضياع حصيلة ضخمة للضرائب.



(٧) **البورصة وهى السوق الثانوي**، حيث أن سعر السهم لا يعبر عن نشاط الشركة الحقيقي ولإعادة الثقة في البورصة وللحفاظ على أموال صغار المستثمرين و تعويضهم الخسائر التي منيت بها البورصة منذ عام ٢٠٠٨ سواء بسبب الفساد أو الأزمة المالية العالمية حيث علينا الأخذ في الاعتبار أن بورصات العالم قد عوضت ما خسرت في الأزمة العالمية. لذلك **يجب إعادة تقييم الشركات مع الأخذ في الاعتبار قيمة أصولها الحالية وتغيير القيمة الاسمية للأسهم**، حتى لو كان الحساب بمعيار التضخم أو التغير في أسعار الذهب من تاريخ الإنشاء والإعلان عن ذلك قبل فتح أبواب التداول على أن يتم ذلك بواسطة جهة محايدة وفى خلال مدة زمنية محددة و معلنة ويتم الإعلان عن الأسهم المقيمة كمجموعات متتالية و بسرية تامة. **ولتنشيط البورصة، يفضل أن تبدأ من الساعة الواحدة ظهرا وحتى الساعة الخامسة مساء**، حتى يستطيع الموظفون الشراء بها ومتابعتها إن أرادوا، مع العلم أن معظم شركات البورصة وكذلك البنوك تنهى أعمالها حاليا الساعة الخامسة مساء.



- (٨) **القيام بمشروعات كبيرة و سريعة الربحية بتمويل شعبي تكون فيها الدولة صاحبة الإدارة والتمويل الأكبر**، و يوجه التمويل لقطاعات البتروكيماويات - الاسمنت - الأسمدة. وذلك نظرا لربحية هذه الصناعات حيث سيكون لها أكبر الأثر على الأفراد المساهمين بزيادة الدخل (بشرط وجود جهة رقابية محايدة) وسوف يفيد في الآتي:
- أ- إعادة جذور الثقة بين المواطنين و الدولة و تعزيز الدور الوطني للمواطن في المشاركة في حل مشكلات الوطن مما يشجعهم على الاستثمار.
- ب- توفير فرص عمل كبيرة و زيادة قاعدة المستهلكين فلا معنى لزيادة الإنتاج والرغبة في التنمية بدون قاعدة محلية مستهلكة وقوية.
- ت- تطوير دور البنوك في التحكم في حجم المطلوب و المعروض من العملة.
- ث- تهيئة الوضع العام لتخفيض أسعار الفائدة تدريجي مما يساعد على زيادة حجم المعروض من العملة الصعبة في السوق و بالتالي زيادة البحث عن فرص استثمار حقيقية غير محملة بأعباء وكذلك يساعد على زيادة رقعة التمويل الشعبي للمشروعات الحكومية.

(٩) **التحول للزراعة الإقطاعية، بتكوين شركة مساهمة من الفلاحين، وعمل خطة زراعية لمصر**، لتلافي تفتيت المجهود بقطع اراضي صغيرة، بحيث يتم زراعة منتج واحد على مساحات شاسعة لخفض التكلفة، وتقاسم التكلفة، والربحية بنسبة الأسهم. **ومنح المواطنين مساحة من ٢٠ إلى ٥٠ فدان من الأراضي بشكل مجاني في سيناء وتشكي، يتم استصلاحها من خلال المواطن**، وفي حالة انتهائه من استصلاحها تمنح له ملكية الأرض (ويتم تحديد الفترة اللازمة للاستصلاح طبقا لنوعية الأراضي ومن جهات مختصة بحيث لا تزيد في أي حال من الأحوال عن خمس سنوات)، وأن يلتزم بإنتاج ٥٠% من إنتاجه قمح، على أن تقوم الدولة برفع أسعار استلام القمح ووضع أولوية توفير الأمن الغذائي والمرتبط بالأمن القومي، حتى ولو قامت الدولة بشرائه من الفلاح أعلى من سعره العالمي، وذلك لأنها ستشتري من الفلاح بالجنه المصري بدلا من استيراده بالعملة الصعبة . **وبالتالي دعم زراعة القطن والقمح، وشرائهم من المواطن بسعر اعلى من السعر العالمي بالعملة المحلية** (وترك العملة الأجنبية لشراء سلع لا يمكن إنتاجها في مصر)، وتشجيع زراعتها، وكذلك **الاتجاه إلى الصناعات الزراعية**، حيث أن مصر دولة زراعية، مع العلم أن الدول المتقدمة دول زراعية في المقام الأول قبل أن تكون صناعية.

(١٠) **توفير الأمن الاجتماعي** ومحاولة عمل تغطية تأمينية على الصحة و بدل البطالة مما يزيد من الإحساس بالأمان و بالتالي زيادة حجم المعروض من الأموال و ارتفاع معدلات الإنفاق والاستثمار و خروج أموال جديدة للنور.

### • ثانيا: مشروعات قومية طويلة الأجل:

(١) **مشروع تطوير العشوائيات**، لن يتم التخلص من العشوائيات إلا بعمل شوارع رئيسية تمر بداخل العشوائيات، وتعويض الأهالي اللذين ستزال مساكنهم بشقق في أبراج وتكون الشقق بالواجهة الخلفية بداية من الدور الثاني يتم



بنايتها على هذه الشوارع وعمل بوابة خلفية لهم، وتحويل الأمامية والأدوار السفلى لمحلات كبيرة وشركات ببوابة أمامية، كمرحلة أولى، ثم عمل شوارع فرعية وعلى جانبيها أبراج بنفس الفكرة كمرحلة ثانية، واتاحة الفرصة لأهالي هذه المنطقة كعمالة في هذا المشروع، لحماية المشروع وتخفيض تكلفته وتوفير مورد رزق لأهالي هذه المناطق، وكما يجب أن يتم تخصيص نسبة ٢٥% من مشروعات تخرج طلبة كليات الهندسة لتطوير العشوائيات.

(٢) **مشروع القرية المنتجة**، حيث أن كثير من الفلاحين البسطاء ينتجون الدواجن والبيض والأجبان، وكثير من منتجات اللبن، الغير مهيمنة، ونظرا لصعوبة تواجدها بالرغم من الطلب الشديد عليها في السوق المحلي نظرا لعدم وجود شهادة صحية، وبالتالي نقتراح عمل شركة متخصصة تقوم بعمل التفتيش الصحي من خلال منافذ استلام، وعمل تفتيش دوري على أماكن الإنتاج، وتكون مسؤولة عن التوزيع، ويفضل أن يتم إسناد المشروع للجيش وتوزيع هذه المنتجات من منافذ الجيش، لضمان رخص المنتجات، وعدم التلاعب مستقبلا، أو إسناده حاليا إلى الجيش إلى ان يتم إنشاء شركة وطنية مختصة بذلك.

(٣) **مشروع البيت المنتج**، مشروع مشابه للمشروع السابق ولكن داخل المدينة، بحيث يتم تدريب ربوات البيوت والعاطلين في المناطق الشعبية، وخصوصا غير القادرين، وعمل دورات تدريبية لإنتاج الاغذية الصحية، والاستفادة من أوقات فراغهم، في العمليات الإنتاجية الغذائية، مثل عمل وجبات كاملة وجاهزة، يتم بيعها للأسر العاملة بأسعار منطقية، بحيث يتم تغذية الشعب بصورة صحية بعيدا عن الوجبات السريعة التي تسبب أمراض كثيرة، وتشغيل هذه العمالة والاستفادة منها.

(٤) **مشروع جمعية بنك الأفكار، إنشاء وزارة الأفكار الجديدة**، في (القاهرة – العاصمة) ويتم إنشاء فروع لها في كل المحافظات ويتم تجميع الأفكار الجديدة التي تصل من المواطنين إلى فروع الوزارة في المحافظات شهريا وإرسالها إلى مقر الوزارة الرئيسي الذي يقوم بدوره بعرضها على لجان متخصصة من كبار (المفكرين والكتاب والأدباء والمتخصصين والعلماء) لدراستها واختيار أهم الأفكار الجديدة منها للعمل على تقديمها نحو (العالمية).



وكما تقوم بإصدار كتاب سنوي يحتوي على الأفكار الناجحة لتكون قودة للشعب، وأيضا تلزم جميع الوزارات بتنفيذ جميع الأفكار الجديدة الموافق عليها من وزارة الأفكار الجديدة، بحيث تكون هي الوزارة الأم لكل الوزارات الأخرى وتقدم لها الحلول للمشاكل التي تتعرض لها هذه الوزارات.

#### • ثالثا: مشروعات تطوير التعليم والتوظيف

(١) **مشروع محو الأمية باستخدام طلبة المدارس والجامعات**، بحيث يمحو كل طالب محو أمية ١٠ أفراد، ويحق للطالب البدء في هذا المشروع من المرحلة الابتدائية، وكذلك تكون الخدمة الاجتماعية الإيجابية (حتى لو تم الالتحاق بالجيش فنتم مع مجندين الجيش) لكل خريج من المعاهد والجامعات هي محو أمية عشر أفراد في الوقت الذي يناسب الخريج ويتم عمل اختبارات للأفراد الذين تم محو أميتهم، وكذلك يتم تسجيل الساعات التي ينفذها الدارس، وإذا تخلف الدارس يوقع عليه غرامة مثل حرمانه لمدة شهر من الدعم، وتكون هنالك مرحل متقدمة ومعادلة للمرحلة الابتدائية، وتزيد منحة من تم محو أميته كلما تخطى مرحلة، ويتم منحه درجة لا تلغي كما يتم الآن.

(٢) **عمل شركة مساهمة مصرية لتدريب وتوظيف الخريجين وتطوير المدارس الصناعية**، وتقوم بالاستثمار في الفرد بحيث يتم عمل الاختبارات الصحية والمؤهلاتية للخريج (منتج الشركة)، وتقوم الشركة بتأهيله والصرف عليه قبل (وبعد التعيين إذا أراد الاستمرار) لرفع مؤهلاته ليكون موافق لسوق العمل، وتكون مسؤولة عن تعيينه، ويقوم



بتسديد ما تم صرفه عليه بأقساط شهرية، بالإضافة لربحية الشركة. وأيضا يكون من اختصاصها مشروع التدريب التحويلي من الوظائف والشهادات غير المطلوبة (الحالية والمستقبلية)، إلى تخصصات مرغوب حسب سوق العمل، بحيث تعطي كل الشركات، والهيئات، والمؤسسات، خطة احتياجاتها المستقبلية من الموظفين (والتي تشمل الشهادات والمؤهلات الإضافية المطلوبة في شاغل الوظيفة)، لمدة خمس سنوات، ثم لمدة عشر سنوات، ويتم عمل حصر لهذه التخصصات المطلوبة، وتهيئة الطالب من المدرسة وحتى الجامعة ليلاقي رغبات السوق الفعلية، وتتم اختبارات القبول في وجود مندوب من اللجنة الشعبية لضمان نزاهة التعيين. وبذلك نقضي على البطالة بنسبة كبيرة. و يكون من اختصاصاتها تسويق الاختراعات المصرية بالأسواق المحلية والخارجية.



### (٣) مشروع تسويق العمالة المصرية، هذا المشروع مهم جدا وسيدر

دخل سريع للدولة بالإضافة لحل مشكلة البطالة، ويقوم المشروع بعمل حصر بالسادة الراغبين في العمل بالخارج في جميع منشآت الدولة، ثم تعيين عدد ٢ موظفين اضافيين على نفس الدرجة ولهم خبرة مقاربة من خبرة الموظف في هذه الدرجة، على شرط أن يشارك الموظف الحالي في اختيارهم حيث سيكون بدلاء له ويحاسب عليهم، ويقوم الموظف بتدريبهم على أداء وظيفته لمدة ٣ أشهر، ثم عمل وردية خارج مصر، بحيث يعمل الموظف في خارج مصر ثلاثة أشهر، ثم يأخذ شهر إجازة، ثم يعمل داخل مصر ثلاثة أشهر، وبذلك نضمن للدولة الصديقة الطالبة للعمالة موظف يؤدي وظيفته طول العام، وكذلك يأخذ الخبرة والمال من الخارج، ويعيدهم داخل الدولة، مما يرفع الاقتصاد والإنتاج، وكذلك سنضمن عدم فقدان الدولة لخبراتها بهجرتها للعمل في الخارج. حيث ان عمل الموظف في الخارج سيكسبه خبرات جديدة سيقوم بنقلها إلي مصر عند عودته، مع عودته بقيمة مرتبه طوال الثلاثة اشهر، لأنه من غير المنطقي تركها هناك، وبالتالي سيدخل خزينة الدولة، بعكس العاملين في الخارج حاليا والذين تودع اموالهم في بنوك الدول التي يعمل حاليا بها. هذا بالإضافة لتشغل عدد ٢ موظف على نفس الدرجة دون تكس وبنفس المرتب، وأيضا عدم حرمان الشركة من خبرات أبنائها. واستيعاب للعمالة التي عادت من الخارج.

بالإضافة إلى ان هذه الآلية ستضمن شروط كريمة للموظف المصري في الخارج من حيث حصوله على مرتب دولي، وتذكرة سفر وإقامة في فندق شامل الانتقالات والتغذية. وكما يمكن عمل بروتكول مع الدولة الصديقة لرفع كفاءة المنشآت المصرية التي تقوم بتوريد هذه العمالة، كنوع من صفقة توريد العمالة. حل لأزمة البطالة، كرامة للمصري في الخارج، دعم الاقتصاد المصري. التكلفة = صفر.

### (٤) عمل وفد اقتصادي لتسويق الخبرات البشرية والإنتاجية، وتسويق إنشاء مشاريع داخل مصر، ويتكون الوفد من

مندوبين من القطاعات المتميزة في مصر مثل البترول والغاز الطبيعي، الملابس الجاهزة، التعبئة والتغليف، المنتجات الغذائية الفاخرة، ... الخ. والأسواق المستهدفة هي: جنوب أفريقيا، السودان، وكندا وأستراليا، وأمريكا، وخصوصا الدول التي تطلب الهجرة إليها.

### (٥) مشروع عدم التقيد بالسنوات الدراسية، وترقية الطالب لدى اجتيازه الاختبارات المطلوبة، الاستفادة من الأسلوب

الغربي في التعليم، واستخدام أسلوب التعليم المفتوح، بحيث يستطيع الطالب تجاوز السنوات الدراسية التي يستطيع إنهاء مناهجها، وذلك حتى لا نقيد العقول النابغة المصرية، ويكون لدينا جيل جديد، يتخرج من الجامعات تحت ١٨ سنة يستطيع البدء في الحياة العملية باكرا، ونستنفذ طاقاته في الدراسة، ونبعده عن الانحراف، ويستطيع تكوين نفسه مبكرا والزواج أيضا باكرا، وبذلك نقضي على انحراف الشباب في المجتمع.



(٦) **مشروع التكافل الطلابي للإسكان**، بحيث يقوم الطلاب بالاشتراك في مشروع إسكان يتم دفع أقساطه (بحيث يدفع قسط سنوي يقاس تبعاً لسنوات الدراسة بحيث يدفع ربع تكلفة المشروع والباقي يتم توفيره تراكيمياً، من باقي الدفعات، واستكمال باقي الأقساط علي ٢٠ عام، كما يمكن عمل قرض حسن يكمله الطالب بعد التخرج لسداد باقي المشروع ويستلم الطالب سكنه عند التخرج، يفيد ذلك في ان الطالب قد يستغل المسكن في الزواج ، أو إيجاره لتوفير عائد مالي له، أو فتح مشروع به، أو حتى بيعه والاستفادة من ثمنه في عمل مشروع جديد) وتمنح الأرض مجاناً من خلال الدولة، وكما يحق للطلاب العمل في هذا المشروع خصوصاً في العطلات الصيفية و أوقات الفراغ والعطلات الرسمية، ويفيد ذلك في تدريبهم على العمل، ورعايتهم لجودة مشروعهم الخاص، وتمكنهم من توفير جزء أقساط المشروع نتيجة العائد المادي من العمل، كذلك خفض تكلفة المشروع، والسماح للطلاب العمل في المشروع بداية من المرحلة الإعدادية. وتأهيل المؤهلات العليا في فترة الخدمة العامة الميدانية، في إفادتهم بالخبرات العملية التي تؤهلهم لسوق العمل.

(٧) **مشروع هيئة الإسكان المستقبلي**، تقوم فكرة المشروع على أن تقوم الدولة بإنشاء هيئة للإسكان المستقبلي بحيث يقوم كل أب أو أم عند ولادة طفل جديد له بالتعاقد مع هذه الهيئة على مسكن لطفله يقوم بدفع أقساطه شهرياً ويحصل ويستلمه بعد ٢٥ عام بعد سداد الأقساط أو حسب الفترة الزمنية التي يتعاقد عليها، وتعتبر هذه الفكرة شبيهة بما تقوم به الهيئة القومية للتأمينات والمعاشات. بحيث تبدأ الهيئة بعمل مخطط زمني لمسكن على ٣ مستويات اقتصادية ومتوسط وممتاز، وللمواطن الحق في الاختيار. ويعتمد هذا المشروع على ثقة المواطن في الدولة. وكما يتم التأمين على الأب لمواجهة حالات العجز في سداد الأقساط بأنواعها.

(٨) **تغذية المدينة باستخدام تقنية ال Microturbine بكفاءة ٨٠%**، حيث يعتبر هذا المشروع حل أزمة انقطاع الكهرباء في مصر، وخفض استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة ٥٠% وحصول المستهلك على طاقة كهربائية مجانية بعد خمس سنوات. التكلفة على الدولة تساوي صفر حيث ان التنفيذ من خلال القطاع الخاص. هي وحدات في ارتفاع الثلاثة المنزلية ويمكنها توليد طاقة بشكل متوسط من ٢٥ كيلو وات وتصل إلي ١ جيجا وات. ويمكن تركيب عدد من الوحدات تعمل بالتوازي لتحقيق القدرات الأعلى، ولكن نطاق اهتمامنا بالوحدات التي تولد متوسط ٢٠٠ كيلو وات. مميزاتها:

تعتبر بديل عن محطات الكهرباء حيث انها تعمل طوال العام باستمرار ودون توقف، وأول توقف بعد ٨٠٠٠ ساعة عمل. رخيصة التكاليف في البناء والتشغيل، مقارنة بوحدات الطاقة العادية. تم تطبيق هذه التقنية في أماكن كثيرة من العالم. تعتبر وحدات رخيصة، وسهلة التصنيع لاحتوائها على أجزاء متحركة قليلة. يمكنها العمل بجميع أنواع الوقود وخصوصاً الغاز الطبيعي. تحملها عالي ولديها عمر تشغيلي طويل، وتقدم الشركة المصنعة ضمان ٩ سنوات على المنتج. تتطلب صيانة منخفضة جداً طوال الفترة التشغيلية. تكون جاهزة للعمل بعد ١٠ دقائق من بدأ التشغيل. تنتج مقدار ضخم من الطاقة مقارنة بحجمها. تتطلب حيز صغير جداً ويمكن وضعها في أي مكان، مما يسهل تأمينها وصيانتها. يمكن لهذه الوحدات العمل في مجموعات او بشكل مستقل. تعتبر وحدات صديقة للبيئة نظراً لانخفاض التلوث الصادر من عوادمها. نظراً لارتفاع كفاءتها فهي تستخدم وقود أقل وهو ما يعني انبعاثات أقل من العادم.

**المشروع:** تصل كفاءة الوحدات ٢٠٠ كيلو وات إلي ٣٣% طاقة كهربائية بالإضافة إلي ٤٧% طاقة حرارية لتسخين المياه وأجهزة تكييف الهواء، وهو ما يعني ٧٣%، وأحياناً تصل إلي ٨٠%. بمعنى ان كل ١٠٠ وحدة



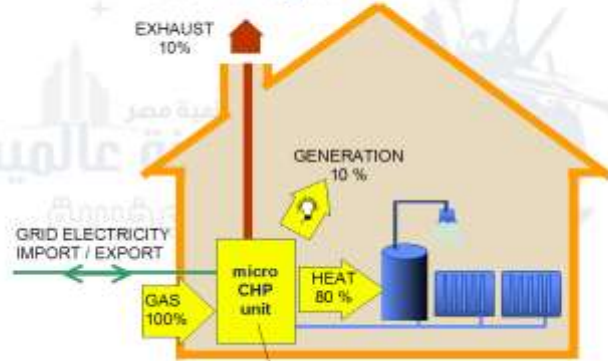
طاقة من الغاز الطبيعي يتم استخدامها في هذه الوحدات نحصل على ٣٣ وحدة طاقة كهربائية ومن ٤٠ إلى ٤٥ وحدة طاقة حرارية للمياه في السخانات.  
 علما بأن كفاءة وصول الكهرباء من محطات التوليد إلى المستهلك في مصر تصل من ١١% إلى ٢٠%. أي ان كل ١٠٠ وحدة طاقة من الغاز الطبيعي يتم استخدامها في محطة الكهرباء يحصل المستهلك على ١١ إلى ٢٠ وحدة طاقة كهربائية. وبالتالي فان استخدام هذه التقنية يوفر للدولة ما يزيد عن ٥٠% من استهلاك الغاز الطبيعي في المحطات، بالإضافة إلى تقليل الحاجة إلى عمل تطوير في شبكة الكهرباء.

**كيفية استخدام هذه الوحدات:** تندرج هذه التقنية تحت تقنية الي Distributed Generation وهي اختصارا توفير حاجة المستهلك من الطاقة الكهربائية بوحدة كهربائية أصغر من وحدات التوليد المركزية، وبيع الفائض لشبكة الكهرباء، وغالبا ما تتعلق بتقنيات الطاقات الجديدة والمجددة أو تقنيات التوليد الحديثة. يعتبر متوسط استهلاك شقة كبيرة عند عمل التكييفات والأجهزة حوالي ٦,٥ كيلو وات علما بأن العداد ثلاثي الاوجه ١٠ كيلو وات، وبالتالي فان استهلاك عمارة مكونة من ١١ طابق وعدد ٤ شقق في كل طابق هو ٢٨٦ كيلو وات. علي ان يكون المبني مزود بالغاز الطبيعي. (ملاحظة يمكن لهذه الوحدات العمل بجميع أنواع الوقود) وبالتالي فان استخدام وحدتين Microturbine بطاقة ٢٠٠ كيلو وات، يوفر ٤٠٠ كيلو وات وهو ما يزيد عن حاجة المبني بالكامل، ويغذي الشبكة بالمزيد من الطاقة. لذلك فان تركيب وحدتين لكل مبني، بالتقسيم مع البنك على ١٥ سنة، سيثبت سعر الاستهلاك الكهربائي من خلال دفع أقساط شهرية هي سعر الوحدات وليس سعر الكهرباء. وبعد الـ ١٥ سنة يحصل المستهلك على كهرباء رخيصة جدا طبقا وناتج فرق استهلاك الغاز الطبيعي وما تم بيعه لشركة الكهرباء.

## تقنيات الطاقة النظيفة المقترحة لتغذية المدينة

### Combined Heat and Power

#### Technologies



#### WhisperGen

##### PowerGuard® - Power Generation & HVAC Savings

#### Solar Photovoltaic (home, installed)



ببداية نشر المشروع ٢٧ فبراير ٢٠١١

وتم التوثيق بالشهر العقاري ببورسعيد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٥ برقم ١٠٧٨

صفحة ( ١٤ ) من ( ١٩ )

بورسعيد، حي الضواحي، مشروع بروتكس، جمعية محمد علي، عمارة ٢٥، برج الفيروز، الشقة رقم ٢  
 تليفون / فاكس: ٠٦٦٣٧٤٤٠٤١ / ٠١٠٠١٦٦٠٩٦٠ / ٠١٢١٠٣٨٩٢٣٢ & ٠١٢١٠٣٨٩٢٣٢

mohamed\_zaky@gasco.com.eg

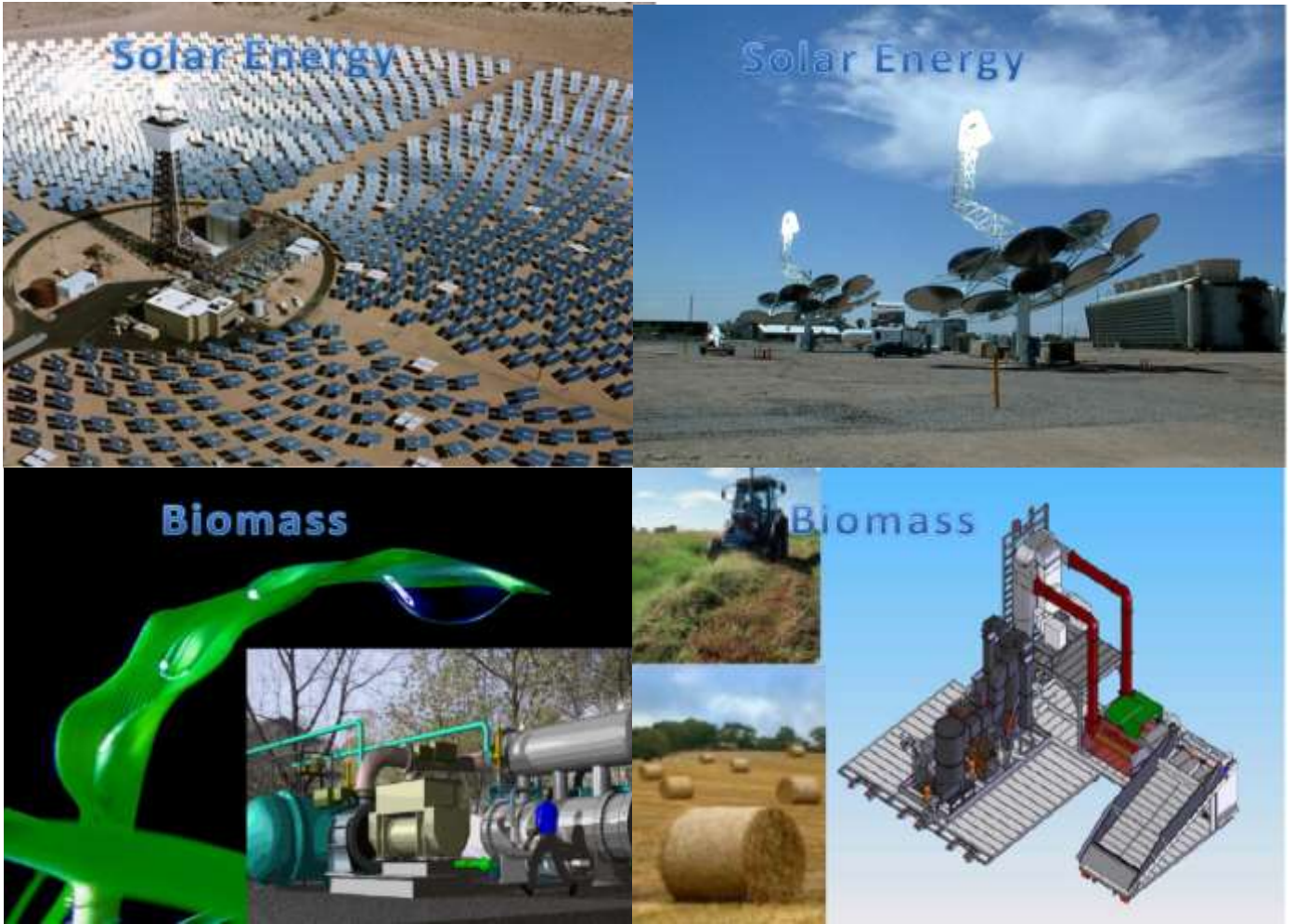
محافظة بورسعيد

مديرية التضامن الاجتماعي

مؤسسة مصر الحلم للتنمية والتطوير

والمشهرة برقم ٩ لسنة ٢٠١٧





(٩) شرح مشروع: **زراعة الجوجوبا على مياه الصرف الصحي "Jojoba" أو الذهب الأخضر**، (توجد دراسة جدوي للمشروع بتكلفة ١,٥ مليار جنيه وربحية ٣,٤ مليار جنيه في ٤ سنوات) نبات الجوجوبا هو النبات الذي يمكن ان يعيد مصر لعهد التصنيع الزراعي كما كان في القطن كما يمكن الاعتماد عليه في إعمار الصحراء بمجتمعات عمرانية زراعية جديدة. ولاننا نهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية في اطار خطة زراعة المليون فدان ومع ثبات المصادر المائية فان الحاجة تدعو إلى زراعة نباتات تتناسب مع طبيعة الأراضي الجديدة والظروف الجوية وبما ان مصر تنتج حو الى ٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه الصرف يمثل التخلص منهم مشكلة بيئية كبيرة . وعليه فان المستقبل لزراعة الجوجوبا للإستفادة من مياه الصرف الصحي وزيادة المساحة المزروعة خاصة الاراضى التى لا تصلح لزراعة المحاصيل الاساسية، ويميزها:



الزراعة باستخدام مياه الصرف الصحي. تتحمل الجوجوبا الملوحة المرتفعة حتى ٨ آلاف جزء في المليون. كما يمكنها النمو في الظروف المناخية الصعبة وبالتالي تكون ملائمة للاراضى الصحراوية. ولانها لا تحتاج اراضى جيدة فيمكن زراعتها فى الاراضى الرديئة " الاراضى الهامشية ". بالاضافة الى أن أوراقها سميكة فلا تصيبها الآفات ولا تحتاج لرعاية كثيفة. كما يتميز و

ببداية نشر المشروع ٢٧ فبراير ٢٠١١

وتم التوثيق بالشهر العقاري ببورسعيد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٥ برقم ١٠٧٨

صفحة (١٥) من (١٩)

بورسعيد، حي الضواحي، مشروع بروتكس، جمعية محمد علي، عمارة ٢٥، برج الفيروز، الشقة رقم ٢  
تليفون / فاكس: ٠٦٦٣٧٤٤٠٤١ محمول: ٠١٠٠١٦٦٠٩٦٠ & ٠١٢١٠٣٨٩٢٣٢

mohamed\_zaky@gasco.com.eg

محافظة بورسعيد

مديرية التضامن الاجتماعي

مؤسسة مصر الحلم للتنمية والتطوير

والمشهرة برقم ٩ لسنة ٢٠١٧



بأجهاه للأعلى مما يقلل فقده للماء نتيجة لعدم تعرض الاوراق للشمس بصورة كبيرة . شجرة عالية التحمل ولا تتأثر بالحرارة أو البرودة. شجرة معمرة وعمرها يتراوح من ١٠٠ إلى ١٥٠ عام. الجوجوبا من الأشجار المكافحة للتلوث، لذلك فإن منظمة الفاو تشجع زراعتها لأنها تدخل ضمن برنامجها للقضاء على التلوث.

ويستخدم زيت الجوجوبا والذي يمثل حوالي (٤٠% - ٦٠%) من وزن النبات، استخدامات عديدة مثل: ينتج زيوت غالية الثمن تستخدم في المستحضرات الطبية. حيث أن الزيت الذي ينتجه يشابه في مواصفاته زيت كبد الحوت ويمكن ان يحل محله في العديد من الصناعات. مستحضرات التجميل "زيوت وكريمات وجه للاطفال، درجه أولى"، ويدخل في صناعة مستحضرات التجميل للشعر و البشرة نظراً لخواصه الكيميائية الشبيهة للزيت الذي يفرزه الجسم فيرطب الجلد و الشعر و يعالج العين و جفافها. ويدخل الجوجوبا في صناعة مراهم لعلاج الإلتهابات الجلدية عند الأطفال و الصدفية و مستحضرات زيتية لعلاج الفم كما يستخدم لعلاج إلتهابات العين و جفافها بدون أعراض جانبية و هو مضاد للإلتهابات وخافض للحرارة ومسكن ويحمي الكلى والكبد وله آثار مضادة للأورام ويزيد من كفاءة جهاز المناعة و ربما يصبح بديلاً آمناً للكورتيزون. استخدامه كوقود حيوى حيث يمكن انتاج "بنزين ٩٧" منه مكافئ للمستخرج من البترول ولا يلوث البيئة بنفس القدر . حيث ان زيت نبات الجوجوبا بعد معالجته تزيد قدرته علي الإحتراق عن السولار بمقدار ٧% و ينتج الجوجوبا عوادم أقل لذا فهو يحافظ علي البيئة و يقلل من نسبة الانبعاثات و يحافظ الجوجوبا علي الموتور لفترة أطول. مخلفات العصير يتم استخدامها فى انتاج علف حيوانى غنى فى محتواه البروتينى مما يمثل دفعة لصناعة الاعلاف وبالتالي صناعة انتاج اللحوم والالبان. ومخلفات عصر الجوجوبا تشكل علفا غنيا بـ ٣٠% بروتينا بعد تخليصها من مادة "السيموندين" التى تفقد الشهية وهناك اتجاه لعمل مستحضر من هذه المادة على حدة النهج للطعام والسمنة.

#### • رابعاً: حل مشكلة التكديس المروري:



(١) عمل شريحتين زمنيّتين للعمل داخل الدولة، فالمدارس والمصالح الإنتاجية (المصانع، محلات قطع الغيار، ... إلخ)، تبدأ عملها من الساعة الخامسة صباحاً وتنتهي عملها الساعة

الواحدة مساءً، والمصالح الخدمية (المرور، صيانة السيارات، العيادات، ... إلخ) يبدأ عملها من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة السادسة، بالإضافة إلى أن يكون عدد أيام العمل في جميع المصالح خمسة أيام وتكون أجازة المصالح الإنتاجية الجمعة والسبت، والمصالح الخدمية الخميس والجمعة، وبالتالي لن يضطر العامل

أخذ أجازة من عمله لإنهاء مصالحه نظراً لوجود عدد خمس ساعات عمل في المصالح الخدمية بعد انتهاء عمله بالإضافة ليوم الإجازة المختلف، وكما ستقيد هذه الطريقة في خفض الزحام بنسبة ٤٠% على الأقل، وبالتالي تخفيض استهلاك الوقود بشكل كبير، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج.

(٢) عمل مبنى مجمع (مصالح حكومية وسفارات) فى كل محافظة، يتكون من عدة طوابق خدمية لها صلاحية

المنطقة المركزية بالاستعانة بتقنية الحاسب الآلي وثورة المعلومات، بحيث يكون هنالك طابق أو طابقين به مكتب عن كل سفارة، يتم استخراج التصاريح مثل التأشيرات وغيرها منه، وطابق للمرور المركزي، وأقسام للوزارات المختلفة، بحيث لا يضطر المواطن للسفر للقاهرة، ويمكن أن يتم تجميع الوثائق في هذه المراكز وإرسالها أسبوعياً للقاهرة، وتوثيقها وإعادتها للفرعيات، وذلك مقابل عائد مادي يسوي نصف تكاليف السفر مثلاً، وبذلك نخفف عبئ السفر عن المواطن ونقيم هذا المشروع بدون أعباء إضافية على الدولة، بالإضافة إلى تشغيل عمالة في هذا المشروع، ويمكن مبدئياً الاستعانة بالإحياء بحيث يقوم كل حي بتوفير طابق منه للاستفادة في هذا المشروع.





**المرحلة الثالثة : تنمية الفرد والمجتمع:**

١. **عمل قانون مشدد للبطجة والإرهاب**، وتدفع فيه غرامات مالية ضخمة مشابه لما يتم في قانون المرور الحالي والذي يطبق على عامة الشعب، بالإضافة للسجن، وقد يصل للإعدام تطبيقاً لحد الحراية في الإسلام وترويع الأمنين وخصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد.
٢. **تعيين المعيدين بالجامعات على أساس الكفاءة وليس الأولوية لأبناء الأساتذة**. وإلغاء كافة أنواع الوساطة والرشاوى لالتحاق بالكليات ووضع آليات جديدة وضوابط جادة لضمانة النزاهة في هذا الموضوع، وأن يتم التفتيش عليها من لجنة التفتيش الشعبية التي يتم اختيارها عشوائياً من كل المحافظات بحيث تكون اللجنة جديدة كل عام عند التعيينات. **وتطبيق هذا البند على جميع الوظائف بشكل عام.**
٣. **عمل مجلس لعلمائنا في الخارج كلا في اختصاصه، ويلحق بالبحث العلمي في مصر لنقل خبراتها، لوضع خطط ودراسات للاستفادة من خبرتهم في النهوض بمصر، وعمل لجنة منظمة لدراسة عودة الراغبين في العودة وتسخير علمهم في إدارة الشركات والمؤسسات التي تتوافق مع خبراتهم.** وعمل جهاز متخصص لاستثمار أموال العاملين في الخارج داخل مصر للفائدة المتبادلة.
٤. **موافقة الدولة على عمل جمعية أهلية**، وتقوم بدفع حوافز للمدرسين والأطباء والكيان الإداري التابع لهم، لإعانتهم على الحياة بصورة كريمة، ورفع مرتباتهم للدرجة التي تليق بهم، ولكي يمكن محاسبتهم فعلياً على التقصير في عملهم، ويكون من حق هذه الجمعية متابعة الحضور والانصراف الخاص بالمواقع التي تدعمها، وكذلك يكون من حقها تطوير المنشآت التي تشرف عليها. وذلك كمرحلة أولى، وقد تمتد بعد ذلك لبعض الأجهزة الأخرى في الدولة. ويكون من حقها علاج الحالات المحتاجة، وكذلك الصرف على تعليم المحتاجين.
٥. **مطالبة جميع الجمعيات والمؤسسات الخيرية، بعمل قاعدة بيانات مشتركة**، للفقراء واليتامى والمحتاجين، وعمل دراسة لهم وعمل خريطة لهم، بحيث لا يقوم أحد الأفراد بالتلاعب وصرف إعانة من أكثر من مكان، مع وجود غيره محتاج فعلياً.
٦. **إعادة تأهيل جهاز الشرطة**، بشكل كامل مما يضمن احترام المواطن وتأييده الخدمات الخاصة بهم على أكمل وجه دون أي تجاوزات. **وعمل دورة عن كيفية التعامل مع الفرد، بالإضافة لبعض الدورات التأهيلية الأخرى**، والأفراد الذين ينجحون في هذه الدورات يتم عمل زي خاص لهم (مثلاً الأزرق الفاتح صيفا والغامق شتاء)، لتمييزهم عن الأفراد الغير مؤهلين بعد، ولتحفيز باقي الأفراد للتأهل، وهي عامل نفسي لإعادة الثقة، بين الشرطة والشعب، نظراً لكرهه الشعب الحالية لكل ما يذكره بالقهر والظلم.
٧. **تعديل قانون الإيجارات الجديد**، بحيث يتم عمل لجنة لتقييم سعر المتر الإيجاري لكل منطقة وعمل حد أدنى وحد أقصى، ورفع الضرائب عن من يؤجر تحت الحد الأدنى، وعمل ضرائب مخفضة على من يؤجر في الحدود المعمول بها، وعمل ضريبة مضاعفة متميزة، للمؤجر المتميز الذي يؤجر خارج هذه الحدود، ويتم عملها بنسبة، بحيث كلما زاد الفارق تضاعفت الضرائب.
٨. **عمل آليات لضبط أسعار الأسواق بما يتناسب مع الأجور والرواتب**، وعمل شرائح ضريبية للمحلات التي تقوم ببيع المنتجات الاستهلاكية بأسعار مرتفعة. أي عمل تشريع ضريبي متدرج للمتميز وغير المتميز، عدم إدراج الباعة المتميزين في لائحة الإعفاءات، والاستفادة من بطاقة التموين أو أية إعفاءات أخرى. أو عمل **جمعيات ثابتة**



**للسلع الاستهلاكية، و عمل قناة تلفزيونية تعرض أسعارها دوريا، لمجابهة غلاء الأسعار، وفتح باب العمل التطوعي بها، كذلك باب التبرع إما بالنقل، أو بالمال.**

٩. **عمل تدريب صيفي لطلبة المدارس. (يشمل تعليم القرآن، تنمية الأنشطة مثل الرياضة، الشعر، الرسم... الخ)،** لتنمية قدرات الشباب الصغير وعدم تركهم لأي جهات تفسد هويتهم من الصغر، أو إلحاقهم بوظائف تدر عائد مادي وتناسب أعمارهم لإكسابهم خبرة تفيدهم مستقبلاً وخلق جيل مسئول يعرف معنى المال وانه ليس سلعة متوفرة بسهولة، وكذلك تفيد الإنتاج على المدى القريب والبعيد.

١٠. **تقوية دور القدوة الحسنة لدى الجميع، والاهتمام بالناجحين في المجالات الإنتاجية والخدمية إعلاميا بشكل موسع،** بحيث يسعى كل فرد للتميز والافتداء بالمتميزين في الإنتاج، لا اقتداء بالمتميزين في الترفيه فقط كما يتم الآن.

١١. **منع نشر شرح كيفية حدوث الحوادث الإجرامية، ونشر العقاب الرادع لهذه الجرائم لتكون رادعا للناس،** لا كما يتم الآن من نشر لإحداث الواقعة فيتعلم المجرمين والناس اذا تعرضوا لأحداث تضغط عليها فيتحولوا لمجرمين. وكذلك الفصل في السجون بين المجرمين الحقيقيين القدامى، والمسجونين نتيجة عدم سداد الدين، أو حوادث المرور وما شبه ذلك أو المحكوم عليهم بمدد تقل عن عام وعمل سجن منفصل لهم حتى لا يتحول هؤلاء إلى مجرمين محترفين يتبادل الخبرات الإجرامية.

١٢. **دراسة نظام التعريف الجمركية للمنتجات المستوردة وتعديلها بما يتناسب مع الصناعات، وإنشاء المصانع وتكاليفها،** ورفع الجمارك عن المواد الخام، والمعدات الإنتاجية اليدوية والميكانيكية والكهربية منها المستوردة وكل ما يتعلق بالإنتاج والصناعة.

١٣. **تعديل منحة الزواج ومنحة الإنجاب، بما يتناسب مع الظروف الحالية للمعيشة،** حيث تم حسابها أيام الملك على أن الجنيه أيامها كان يفوق قيمة الجنيه الذهب، لذلك يجب حساب متوسط الأساسي في وقت وضعها وتنسيبها إليه حالياً.

١٤. **تعديل قانون الرؤية، حيث أن هذا القانون مجحف جدا للأب** بحيث انه مسئول مسئولية كاملة عن الإنفاق عن الطفل، ولا يحق له رؤيته لأكثر من ساعتين في وجود مشرف وفي وجود الأم، بحيث يكون من حق الأب تواجده مع لمدته ثلاثة أيام ومع الأم ثلاثة أيام واليوم الأخير يختاره الطفل بنفسه.

١٥. **استخدام الأرقام العربية (... 2, 1, 0) بدلا من الهندية ( )**، بشكل رسمي في كل دواوين الحكومة وفي التعليم والهيئات والأسواق والمنتجات... الخ، لكي يعرف العامة أن العرب هم أصل العلم الحديث ولكي يتم تحفيز الناس للحاق بركب الحضارة.

١٦. **عمل مرتب أساسي ثابت لكل مؤهل وظيفي،** بحيث إذا تم تعيين موظفين بنفس المؤهل في مكانين مختلفين، فإن أساسي كل منها لا يقل عن الآخر، ويكون الاختلاف فقط في الحوافز، ومعدل الترقى في الوظيفة، طبقا للكفاءة في العمل، وكما يجب أن يقوم كل موظف بالإمضاء على تقريره السنوي، والذي يتم وضع الحافز علي أساسه، وكما يجب أن تكون بنود وظيفة الموظف محددة، ويحق له ١٠٠% من الحافز في حالة أدائه للوظيفة المطلوبة منه بالكامل.



١٧. عمل موقع الكترونى تقوم الدولة بطرح المشاكل التى تواجهها فى جميع النواحي، وكذلك المحافظات، والمدن والقرى، ويقوم الشعب بوضع الحلول والدراسات المقترحة لحل هذه المشاكل، وكما يقوم الشعب بعمل تصويت لأفضل الحلول، وتكون هذه الحلول متاحة للجميع لتكون قدوة للجميع.

١٨. عمل موقع الكترونى للشكاوى والمظالم فى جميع الهيئات والشركات، وكذلك المحافظات، والمدن والقرى، ويقوم الشعب بتسجيل مظالمه، وكما يقوم الشعب أيضا بوضع حلول لهذه المظالم، ويتم عمل لجنة شعبية لمتابعة حل هذه المشكلة، كما يتم إصدار عقوبة رادعة على أصحاب المشاكل الكيدية.

١٩. سيادة القانون وتحقيق الشفافية الكاملة بين الحكومة والمواطن، وتحقيق مبدأ المحاسبة.

٢٠. عمل جهاز لدعم الحج والعمرة، رفع الرسوم التى تحصلها الدولة من على تأشيرات الحج والعمرة، للفتات غير القادرة وخصوصا أول مرة.

### دراسات جاري إعدادها:

١. مهرجان بورسعيد الدولي للسياحة والثقافة والرياضة والتسوق (د/أحمد سخسوخ & د/ياسر دوابة)
٢. آليات نجاح المناطق الحرة في هونج كونج والصين (سفيرة مصر سابقا في هونج كونج / ماجدة نصر)
٣. بورصة بورسعيد العالمية وبورصة السلع (استشاري الأسواق المالية د/هدى المنشاوي)
٤. مشروع المرور الحديث ومشروع أقسام الشرطة الفندقية ومراكز الخدمة الذكية للمواطنين (د/ياسر دوابة)
٥. زراعة نبات الجوجوبا شرق بورسعيد علي مساحة ٥٠ ألف فدان (مستشار زراعي د/ وليد أبو بطة)
٦. السياحة العلاجية في مدينة بورسعيد العالمية (د/ حازم يس & د/ محمود حافظ & د/ صالح الطرابيلي)
٧. التنمية البشرية في بورسعيد العالمية وإنسان بورسعيد العالمي (استشاري د/ أسامة النحراوي)
٨. الملف الاقتصادي للمدينة العالمية (سفيرة/ ماجدة نصر، د/ محمد البدوي، د/ هدى المنشاوي، د/أسامة علوان)

